

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور التحليل المالي في ترشيد قرار المؤسسة
دراسة حالة مؤسسة البناء و العمران للشرق-المسيلة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية

فرع اقتصاد بنكي ونقدي

اشراف الأستاذ

عيشاوي علي

اعداد الطلبة

صغيري راجح

زهارة يوسف

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وتقدير

قال تعالى ((ولئن شكرتم لأزيدنكم)) فالشكر لله اولا و اخرا ثم لأستاذنا
عشاوي علي الذي ما فتئ يدر علينا توجيهها و نصحا وكذا كل الطاقم
التعليمي لقسم الاقتصاد وكل من لم يبخل علينا ولو بكلمة طيبة

اهداء

اهدي هذا العمل الى كل رجل صدق الله ما عاهده اياه و الى كل من
اشترى نفسه من الله ثابت على الحق في الفتنة الهوجاء

الى كل الطلبة المخلصين والاساتذة الصادقين وكل من عرف قدر
نفسه فعاش سعيدا

الفهرس

الصفحة	العنوان
2مقدمة
3الفصل الاول:طبيعة التحليل المالي
3المبحث الاول:ماهية التحليل المالي
3المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي
4المطلب الثاني: التعريف المعاصر للتحليل المالي
4المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
4المبحث الثاني: أهمية وأهداف واستعمالات التحليل المالي
5المطلب الأول: أهمية التحليل المالي
6المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي
7المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي
7المبحث الثالث: مراحل ومقاييس ومحددات التحليل المالي ونتائجه
7المطلب الأول: مراحل وخطوات التحليل المالي
9المطلب الثاني: مقاييس ومحددات التحليل المالي
10المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي
11خاتمة الفصل الأول
14الفصل الثاني: دراسة حالة شركة البناء و العمران للشرق
15المبحث الاول:التعريف بالشركة واقع الدراسة
15المطلب الاول:تعريف الشركةالجزائريةالأشغال المتعددة بالمسيلة
16المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي: لشركة البناء والعمران للشرق
17المطلب الثالث: مجال نشاط الشركة وأعمالها المنجزة
18المبحث الثاني:تأثير مؤشرات التحليل المالي على اتخاذ القرار
18المطلب الاول :تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية
31المطلب الثاني :تحليل الميزانية بواسطة النسب

37 خلاصة الفصل الثاني

38 الخاتمة

المراجع

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد .وحسب المفهوم النظامي فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة لخدمة هدف معين .ولما كانت الوظيفة المالية للمؤسسة أساسية وهامة، كان لا بد من تسليط الضوء على هذه الوظيفة بما أنها تخدم الوظائف الأخرى (المحاسبية، الإنتاج، البيع، الاستثمارات،... الخ). (حيث تظهر أهمية المنشأة من خلال الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية من خلال خلق الثروة .وكذلك دور اجتماعي وثقافي وتكنولوجي .ولمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة مؤسسة يتم الرجوع لهذه الوظيفة باعتمادها على التقارير المالية والتحليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة ويدعى هذا بالتشخيص المالي، الذي يعتبر تجسيدا لوظيفة التحليل المالي والتسيير المالي. **إشكالية البحث:** من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع اعتمدنا على الإشكالية التالية:

• كيف يمكن اعتبار التحليل المالي كأداة فعالة لاتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية؟

• ما محتوى التحليل المالي وماهيته؟

• كيف يتم تحليل البيانات الأولية؟

• كيف يتم استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات داخل المنشأة؟

فرضيات البحث

• يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في علية التسيير حيث انه يقوم بتقديم معلومات للمسيرين والتي تساعدهم وتفيدهم في عملية اتخاذ القرار.

• تحليل الهيكله المالية للمؤسسة، وذلك بهدف قياس قيمة النتائج، والاستدانة لأجل تمويل المؤسسة.

• تحليل مردودية المؤسسة بهدف قياس مدى فعالية وأهمية التمويل الذاتي في المؤسسة بالإضافة إلى البحث عن رؤوس الأموال الخارجية اللازمة للمؤسسة.

• أداة التحليل المالي أداة التي تستند عليها الوظيفة المالية، تعتبر الوسيلة الهامة لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة بصورة تفصيلية وذلك لعدم كفاية التقنيات المحاسبية الأخرى للقيام بعملية التحليل.

• وضعية المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتسم بالنقص في السيولة، وعجز في الخزينة، بالإضافة إلى ضعف المردودية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإنتاجي، الأمر الذي دفع بالمحللين على استخدام أداة هامة المتمثلة في التحليل المالي وذلك للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي.

المنهج الذي اتبعناه في موضوعنا هو المنهج الاستقرائي، بحيث قمنا بتقسيم الموضوع إلى قسمين: التحليل المالي واتخاذ القرارات، ثم قمنا بتحليل العلاقة بينهما، كما تم دعم البحث بالبيانات والأشكال من أجل تقديم فكرة أوضح عن الموضوع.

الفصل الأول

طبيعة التحليل المالي

1. المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

نتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية عن التحليل المالي والمفهوم المعاصر له بالإضافة إلى أنواع التحليل المالي.

المطلب الأول :لمحة تاريخية عن التحليل المالي

إن اتساع حجم النشاطات الاقتصادية وكبر المشاريع الاقتصادية أدى إلى ضعف الصلة بين الإدارة و الرقابة على عمليات المنشأة، مما يقتضي اللجوء إلى أساليب و طرق علمية تضمن التسيير العقلاني لموارد المشروع، حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات و السياسات المناسبة لاحتياجات المستقبل وهذا يدخل في الوظيفة المالية التي تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة أو ما يسمى بالتسيير المالي، وتستخدم التخطيط، التوجيه، المراقبة، وتوزيع الأموال و المسؤوليات، كما تعتمد في ذلك على عدة وسائل من تقنيات التسيير، كطرق اختيار الاستثمارات، المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية وخاصة التحليل المالي والذي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و ذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية.(1)

و مع بداية القرن 20 و ظهور التطور الاقتصادي زاد احتياج المساهمين في شركة المساهمة إلى المعلومات حول نتائج المؤسسة وفعاليتها، جعلتهم يولون أهمية كبرى بدراسة هذه المعلومات المالية.

و مع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) عرفت تقنيات التحليل المالي تقدما و تطورا كبيرين فأصبحت المؤسسات تبحث عن هيكل مالي سليم يحميها من مخاطر الإفلاس و من أجل هذا أسست سنة 1933 في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن للصرف، عملت على نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع.

و بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي و ب²شكل كبير ازدياد الاهتمام ثانية بقائمة الدخل.

و قد تزايد حجم المعلومات التي ساعدت في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي التي تحول من التحليل الساكن في فترة معينة أو سنة إلى التحليل الديناميكي وأصبح أحدهما يكمل الآخر، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحققها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الثاني :المفهوم المعاصر للتحليل المالي.

هناك عدة تعاريف نذكر منها :

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004 ص. 174
1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، 2004 ، ص. 21
2- عبد الحليم كراجه ومن معه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000 ، ص. 143

• **تعريف: 01** يعتبر التحليل المالي معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه في المستقبل.⁽¹⁾

• **تعريف: 02** التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و استخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم و اثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

• **تعريف: 03** التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير و أسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية المنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس:

الفرع الأول: الجهة القائمة بالتحليل

استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل يمكن تبويب التحليل المالي إلى ما يلي :

• التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي... الخ وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة.²

• التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية، ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية ومدقق الحسابات الخارجي... الخ.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الأسلوب المتبع في هذا التحليل.

حسب هذا الأسلوب يوجد نوعان للتحليل المالي:

• أسلوب التحليل بالنسب المالية:

بموجب هذا النوع فإنه يعتمد في دراسة الوضعية المالية انطلاقاً من الميزانية وجدول حسابات النتائج، وهذه النسب متعددة والغرض من ذلك تحديد مصادر التمويل وكذلك معرفة خطر عدم التوازن.

• أسلوب التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

وفق هذا النوع يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة على أساس ثلاث دورات رئيسية (دورة الاستثمار، دورة الاستغلال، والدورة النقدية) وذلك بمقارنة عدة سنوات من أجل استخراج جميع التغييرات.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف واستعمالات التحليل المالي

سنتناول في هذا المبحث أهمية التحليل المالي وأهدافه بالإضافة إلى واستعمالات التحليل المالي.

المطلب الأول: أهمية التحليل المالي .

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليل مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة.

ومن بين مهام التحليل المالي يمكن أن نذكر :

- ³يعتبر احد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواءا كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدماتية أو غيرها وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه، أو غير ذلك.

1-جاديس بن عيشة، تحليل الاختلال المالي من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 1996، ص. 7.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي.

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى سواء كان تحليلاً خارجياً أو تحليلاً داخلياً لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

الفرع الأول: الأهداف الداخلية.⁽¹⁾

هناك عدة أهداف داخلية للتحليل المالي وهي:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
- الحكم على كفاءة الأداء الإدارية.
- بيان قدرة المنشأة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- الحكم على جدوى الاستثمار في المنشأة.

الفرع الثاني: الأهداف الخارجية.

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في أخذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية الاستقلالية للمؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

الفرع الأول: التحليل الائتماني.

يقوم بهذا التحليل طالب الائتمان أي المقرضون) الفرد أو شركات الأعمال (بهدف التعرف عن الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المنشأة.(1)

المبحث الثالث: مراحل ومقاييس ومحددات التحليل المالي و نتائجه.

للتحليل المالي مراحل ومقاييس ومحددات بالإضافة إلى نتائج لذا خصصنا هذا المبحث لدراسة هذه العناصر.

المطلب الأول: مراحل وخطوات التحليل المالي.

يمر التحليل المالي بمختلف أشكاله بعدة خطوات التي تزداد أهمية من قطاع إلى آخر وهذا حسب الهدف، يعني انه ليس كل نوع من أنواع التحليل المالي يمر بجميع ونفس الخطوات التي سنعرضها فيما يلي :

الفرع الأول: مرحلة الأعداد والتحضير.

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية.(2)⁵

وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الأعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها. ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

أولاً: تحديد الهدف من التحليل.

يقوم المحلل هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة.

ثانياً: مدى ونطاق التحليل.

بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشآت أخرى؟

هل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟؟

(1)- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط 1، عمان: دار وائل للنشر، 2000 ، ص. 7.

(2)- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004 ، ص. 53

ثالثاً: تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل.

يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليلية حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع انجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: مرحلة التحليل.

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفرة من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أولاً: إعادة تبويب و تصنيف المعلومات.

هذه الخطوة بالغة الأهمية يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من منشأة أو من فترة مالية.⁽¹⁾

ثانياً: اختيار الأداة الملائمة للتحليل.

يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل لما يشكله ذلك من اثر هام على نجاح التحليل.

تتعدد أدوات التحليل وأساليبه حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب التعادل... الخ

ثالثاً: تحديد الانحرافات وأسبابها.

هي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنتها الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة. (2)

يمكن للمحلل إيجاد هذه الانحرافات وتحديدها بطرق متعددة فقد يقوم بإيجادها من خلال مقارنته للقوائم المالية أو مقارنة هذه القوائم بقوائم مالية لمنشآت منافسة .

الفرع الثالث: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير)

هي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية من الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل.

(1)-أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان : دار البداية، 2004 ، ص ص. 170 171
(2)- ألدون س هنديكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكاليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل.
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل.
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

المطلب الثاني: مقاييس ومحددات التحليل المالي

إن حساب مختلف النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء يشترط على المحلل المالي الالتزام بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه ومقارنتها به، وذلك من أجل الحكم على مدى ملائمة النتائج أو العكس وهذه المعايير هي عبارة عن الرقم الذي يتم على أساسه مقارنة هذه النسب ومعرفة ما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة.

الفرع الأول: مقاييس التحليل المالي

أولاً: خصائص المعايير

حتى يكون للمعيار قبولاً لا بد من أن تتوفر فيه الخصائص التالية:

- الواقعية: بمعنى مدى إمكانية تنفيذ المعيار وسهولة الوصول إليه.
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي: معنى هذا يمكن إدخال بعض التعديلات عليه إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- أن يتميز بالوضوح والبساطة والسهولة في التركيب ولا يكون له أكثر من معنى.

ثانياً: استخدامات المعايير.

تستخدم المعايير أو المقاييس للأغراض التالية:

- إعطاء نسبة يمكن تفسيرها وتحليلها لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار.
- يستخدم كأداة للمقارنة مع النسب الحقيقية، هذا يؤدي إلى اكتشاف الانحرافات والأخطاء التي تدفع بالمحلل المالي إلى البحث عن الدوافع التي أدت إلى وقوع هذه الانحرافات.

ثالثاً: أنواع المعايير.

تشمل المعايير ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

- **المعيار النمطي المطلق:** يركز هذا الأخير على توحيد القطاع في معيار واحد وهو لا يستعمل بشكل كبير في الواقع العملي.

- **معيار الصناعة:** 7 حيث أن هذه المعايير لنفس القطاع تحدد مركز الشركة مقارنة بالشركات الأخرى.
- **المعيار التاريخي:** يعتمد هذا الأخير على استنباط نسب للسنوات السابقة أو الماضية وهذا لمقارنتها مع نسب السنوات اللاحقة.

الفرع الثاني: محددات التحليل المالي.(1)

توجد بعض المحددات على استخدام التحليل المالي نذكر منها مايلي:

- يركز التحليل المالي بصورة أساسية على بيانات ومعلومات تاريخية ماضية تعتمد أساسا على الأرباح ومعدل العائد اللذان يعتمدان على أرقام تقديرية، ومن المعروف أن الاعتماد على هذا النوع من الأرقام في عملية التحليل يعني إعطاء نتائج تقريبية.
- إن التحليل المالي للقوائم والتقارير المالية لا يمد صورة واضحة لمهام ونشاط المنشأة بشكل كلي، فهو ربح المؤسسة ومركزها المالي وأحوالها الاقتصادية قد تعبر عنها التقارير المالية.
- إن المدة المالية التي تشملها التقارير المالية والمعتمد عليها في التحليل قد لا تعكس لنا بصورة واضحة الوضع المالي للشركة.
- النسب المالية عبارة عن علاقة بين رقمين بسيط ومقام، غير أن في عملية التحليل أحيانا لا يمكن معرفة الدافع الأساسي لارتفاع النسبة أو انخفاضها إلا بعد تحليل دقيق، وعليه فإن التحليل المالي لا يعطي توضيحات ديناميكية ونهائية بهدف المراقبة على نشاط المؤسسة.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي.

تختلف نتائج التحليل المالي حسب وضعية المحلل المالي بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

• نتائج التحليل الخارجي:

تختلف نتائج التحليل المالي الخارجي باختلاف المستعمل الخارجي التي يمكن أن تكون احد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاصة بالضرائب.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.
- **نتائج التحليل الداخلي:**

كما يمكن للمحلل المالي الداخلي أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله.

(1)- عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص. 59

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل.
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد يتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
- إعطاء حكم على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
- وضع المعلومات المتوصل إليها والاستفادة منها في المراقبة العامة على نشاط المؤسسة.
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة... الخ).

خاتمة الفصل الأول:

- من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل من كيفية التحليل المالي ومفهومه وأنواعه بالإضافة إلى أهمية وأهداف التحليل التالي واستعمالاته ومراحله ومقاييسه ونتائجه استنتجنا مايلي:
- للتحليل المالي دور هام وبارز في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها وتقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من اجل اتخاذ القرارات اللازمة.
 - بالرغم من أن للتحليل المالي أهمية كبيرة وبالغة إلا انه يعاني من بعض المحددات والنقائص، حيث انه لا يعطي صورة واضحة وشاملة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة .

الفصل الثاني

دراسة حالة الشركة المتعددة الأشغال بالمسييلة

الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأشغال متعددة بمسيلة

المبحث الاول: التعريف بالشركة واقع الدراسة

المطلب الاول: تعريف الشركة الجزائرية الأشغال متعددة بالمسيلة

أولا : التعريف بالمؤسسة

الشركة الجزائرية للأشغال المتعددة بالمسيلة اختصار (AL.TR..Msila) تم تعيين قيمة رأس المال DA 34,000,000.00 مقسمة إلى 1700 سهم بقيمة اسمية قدرها DA 20.000,00 وكل مملوكة بالكامل من قبل مجموعة GREPCO، وهي شركة تابعة لبرنامج المنح الصغيرة INDJAB. تأسست في 26 يونيو 1980 ناتجة عن إعادة هيكلة شركة متعددة الأغراض للأشغال العامة (ECPTP مسيلة) تم تحويلها إلى شركة مساهمة عامة اقتصادية وأصبحت مستقلة في عام 1996. وكجزء من عملية إعادة الهيكلة، واستعراض لحالة EPE المعنية في قطاع البناء قررت في 15.10.2009 نقل هذه الأعمال في محافظة من نظام الأفضليات المعممة INDJAB، ثم تم دمجها في مجموعة GREPCO. في 30 سبتمبر عام 2014، أصبحت الشركة تملك 280 عامل حيث سجلت زيادة قدرها 50 موظفا مقارنة مع السنة المالية 2013.

I-1. بطاقة تقنية

تسمية :

الشركة الجزائرية الأشغال متعددة بمسيلة ، spa / EPE

بواسطة اختصار "AL.TR..M'sila"

المقر : يقع المكتب المسجل للشركة في مجال النشاط، طريق بوسعادة - المسيلة.

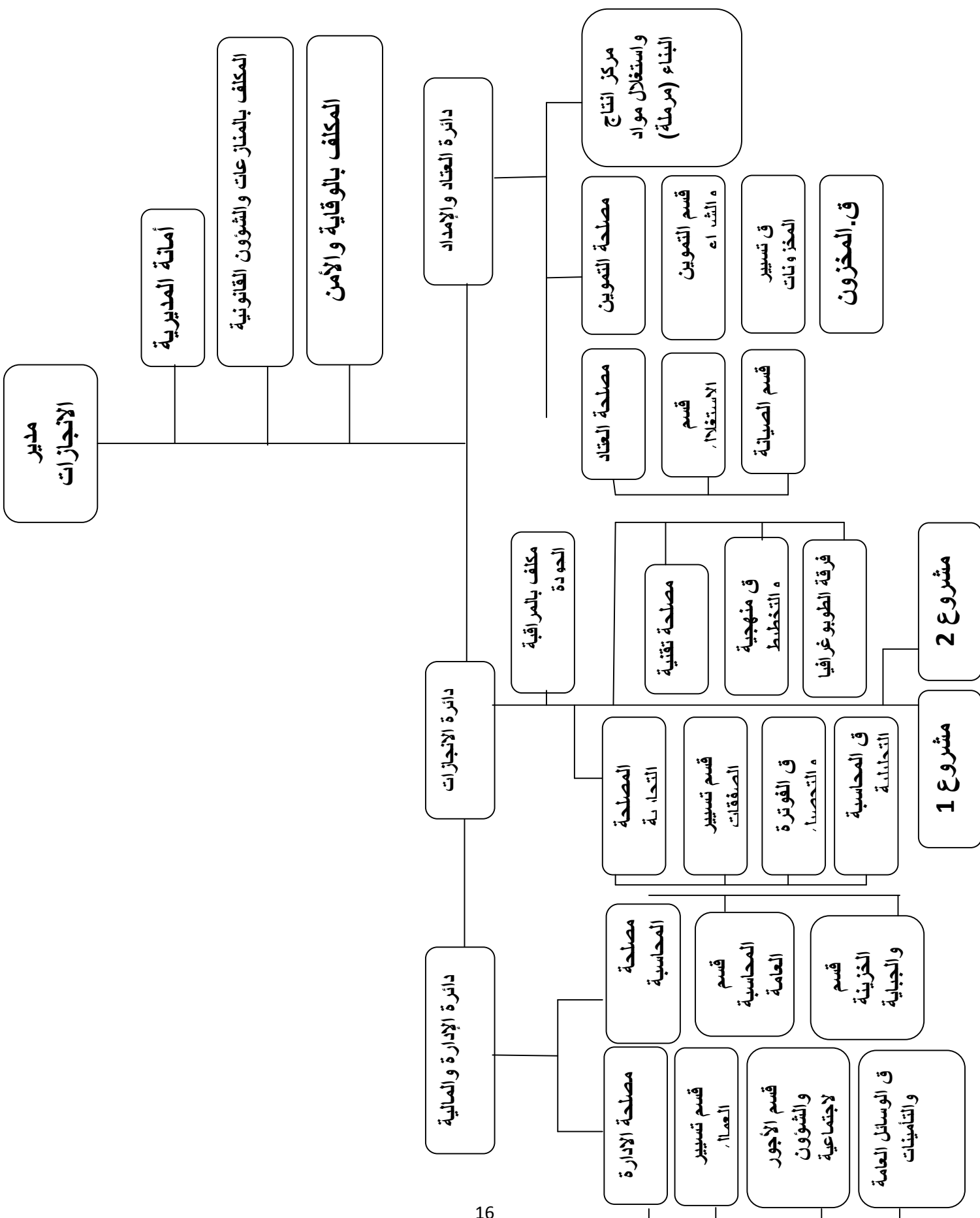
العنوان البريدي: B.P n°467 M'sila.

99 / B / 0562212 00/28 n° R.C

الهاتف. 035.55.17.10 فاكس. 035.55.30.51.

البريد الإلكتروني: altrmsila@yahoo.fr

المطلب 2 : الهيكل التنظيمي: لشركة البناء والعمران للشرق شكل 3



المطلب الثالث: مجال نشاط الشركة وأعمالها المنجزة

الأعمال الأساسية: أعمال البناء

الأنشطة الثانوية:

- أشغال عمومية

- الأشغال الهيدروليكية.

- بيع الرمال.

الدرجة المهنية: المؤهلات 07 من مارس 2013

مجلس الإدارة: تدار الشركة من قبل مجلس إدارة يتألف من ستة (06) عضواً، من بينهم اثنان من

أعضاء بحكم مناصبهم يمثلون الموظفين.

المبحث الثاني : تأثير مؤشرات التحليل المالي على اتخاذ القرار

المطلب الاول : تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

الميزانية المحاسبية 2011

صافي	اهتلاكات المؤونات	الاجمالي	البيان
84004.00	86996.00	171000.00	الاصول المثبتة غير جارية
17485940.56	23687992.50	41173933.06	فارق الشراء التشيئات غير المادية التشيئات المادية التشيئات الجاري انجازها السندات الموضوعه موضع المعادلة المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى والديون الدائنة الملحقة السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافطة السندات التي تمثل حق دين الدائن السندات والقسائم السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافطة القروض والحسابات الدائنة المرتبة على عقد الايجار - التمويل الودائع والكفالات المدفوعة الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة الضرائب المؤجلة على الاصول
15084201.10		15084201.10	
612526.83		612526.83	
33266672.49	23774988.50	57041660.99	مجموع الاصول غير الجارية
40356553.68		40356553.68	الاصول الجارية
30868871.32	771774.45	31640645.77	المخزونات الجاري انجازها
1405614.49		1405614.49	الزبائن
8108513.37		8108513.37	المدينون الأخرى الضرائب
186984317.28		186984317.28	الاصول الجارية الاخرى الاصول الموظفة وغيرها من الاصول الجارية اموال الخزينة
267723870.14	771774.45	268495644.59	مجموع الاصول الجارية

300990542.63	24546762.95	325537305.58	المجموع العام للأصول
--------------	-------------	--------------	----------------------

المصدر : رئيس مصلحة المحاسبة

المبلغ	البيان
34000000.00	رؤوس الأموال الخاصة
6428000.00	. رأس المال الصادر (أو الحساب
117503590.57	. رأس المال غير المستعان به
	. العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المجمدة)
	. فارق إعادة التقييم
	. فارق المعادلة
75898268.72	. النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
-9543774.49	. رؤوس الاموال الخاصة الاخرى , ترحيل من جديد
	. حصة الشركة المجمدة
	. حصة ذوي الأقلية
224286084.80	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	خصوم غير جارية
23842210.06	. القروض و الديون المالية
	. الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
	. الديون الأخرى غير الجارية
8282907.38	. المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
32125117.44	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
9989834.79	. الموردون و الحسابات الملحقة
22903800.45	. الضرائب
11685705.15	. الديون المدينة الأخرى
	. أموال الخزينة (الخصوم)
44579340.39	مجموع الخصوم الجارية
300990542.63	المجموع العام للخصوم

وبعد عرضنا للميزانية المحاسبية لسنة 2011 نقوم ببعض التغييرات والتعديلات وذلك للوصول للميزانية الوظيفية :

الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية :

جانب الأصول :

الاستخدامات الثابتة = مجموع الأصول غير الجارية

الأصول المتداولة :

للاستغلال: المخزونات الجارية إنجازها + الزبائن + مدينون آخرون + الضرائب

خارج الاستغلال: القيم المنقولة للتوظيف وأعباء معاينة سلفا لا تتعلق بالنشاط العادي

خزينة الأصول: أموال الخزينة

ملاحظة : المؤسسة تتعامل بالأصول المتداولة للاستغلال فقط لا يوجد لديها أصول متداولة خارج

الاستغلال

جانب الخصوم :

الموارد الثابتة :

الموارد الخاصة : مجموع رؤوس الأموال الخاصة + مجموع الإهلاكات + المؤونات والمنتجات المدرجة في

الحسابات .

الديون المالية : القروض والديون المالية + الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) + الديون الأخرى غير الجارية .

الخصوم المتداولة :

للاستغلال : الموردون والحسابات الملحققة + الضرائب + الديون المدينة الأخرى .

خارج الاستغلال : موردو التثبيتات و الضرائب على النتائج والفوائد البنكية.

خزينة الخصوم : أموال الخزينة .

الميزانية الوظيفية 2011

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الاصول
86.30%	280957965.19	الموارد الثابتة	17.52%	57041660.99	الاستخدامات الثابتة
78.98%	257115755.13	موارد خاصة	82.4%	268495644.59	الأصول المتداولة
7.32%	23842210.06	ديون مالية	25.04%	81511327.31	للاستغلال
13.69%	44579340.39	الخصوم المتداولة			خارج الاستغلال
13.69%	44579340.39	للاستغلال	57.44%	186984317.28	خزينة الاصول
-	-	خارج الاستغلال			
-	-	خزينة الخصوم			
100%	325537305.58	مجموع الخصوم	100%	325537305.58	مجموع الاصول

من اعداد المتربصين اعتمادا على وثائق المؤسسة

حساب رأس مال العامل :

الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

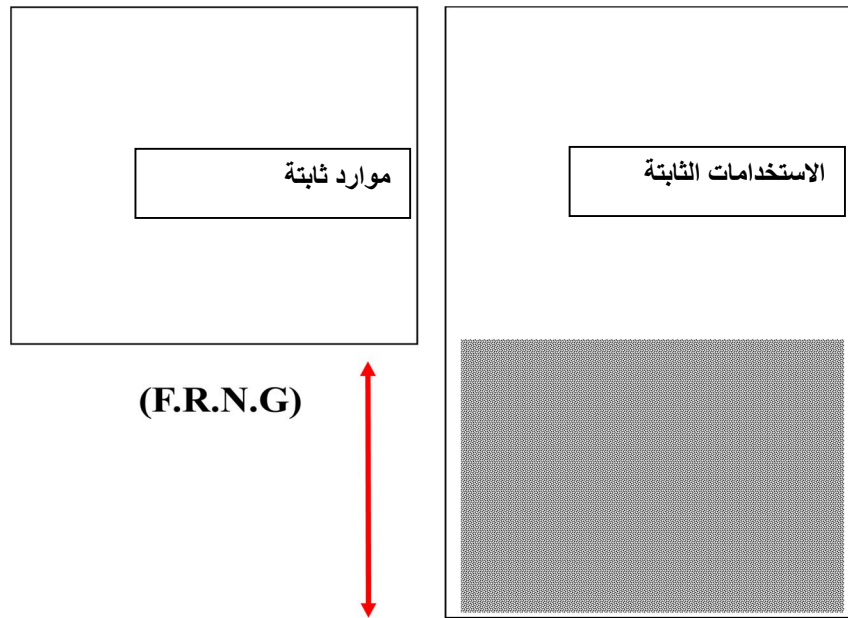
$$57041660.99 - 280.957965.19 =$$

$$223916304.20 =$$

التعليق : بما ان $FRNG > 0$ فهذا يعني ان الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و

83.40% من الأصول المتداولة وهذا مبدئيا يعطي أمانا للمؤسسة (أمان مالي)

ومنه تعتبر الوضعية المالية للمؤسسة المتعلقة بالعناصر الطويلة المدى حسنة



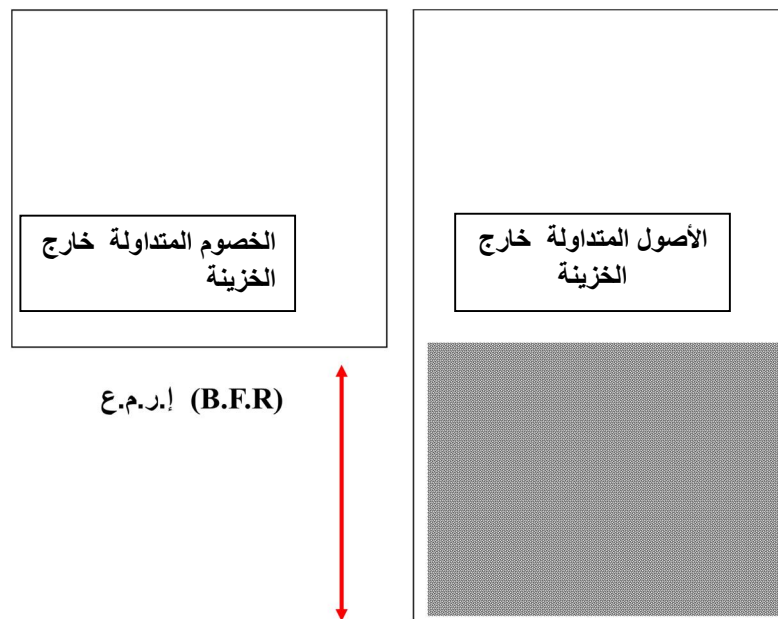
شكل 2

حساب احتياجات رأس مال العامل:

BFR: الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

$$\text{BFR} : 36931986.92 = 44579340.99 - 81511327.31$$

بما ان $\text{BFR} > 0$ فإن المؤسسة بحاجة الى رأس مال العامل قدره **36931986.92**



شكل 3

حساب الخزينة الصافية TN:

$$TN = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

$$186984317.28 = 0 - 186984317.28 =$$

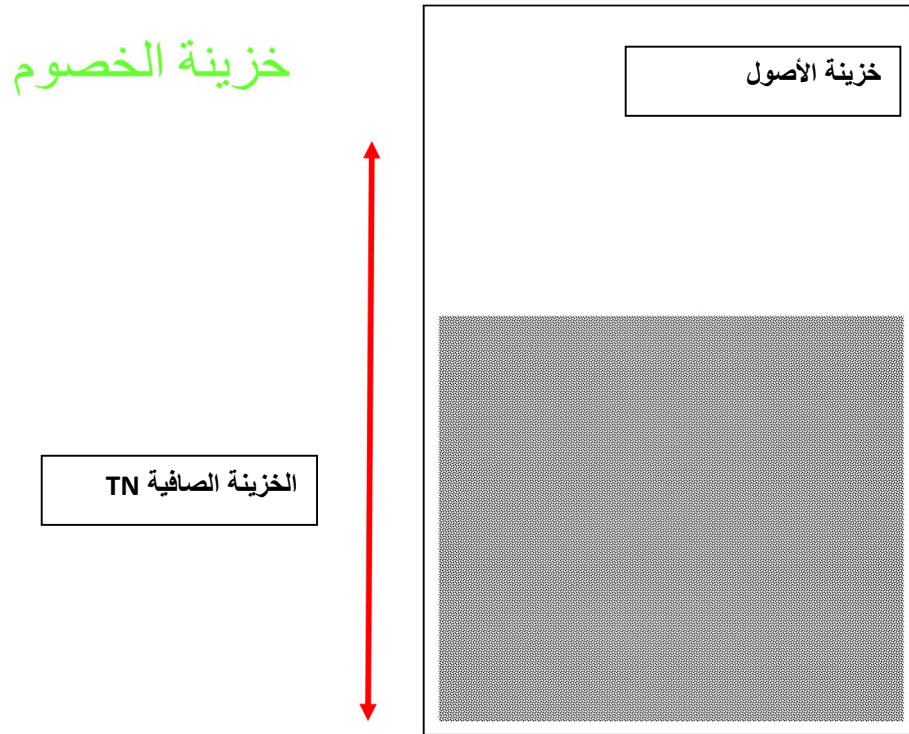
التعليق: بما أن الخزينة الصافية موجبة فهذا يعني ان المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير وهي حالة تعبر عن توازن مالي للمؤسسة

ومنه :

إذا كانت :

$$\text{خزينة الأصول} < \text{خزينة الخصوم}$$

فإن الخزينة الصافية تمثل القيم الجاهزة التي تتوفر عليها المؤسسة



شكل 4

الميزانية المحاسبية 2012 جدول رقم 11

صافي	اهتلاكات المؤونات	الاجمالي	البيان
178455.00	105945.00	284400.00	الاصول المثبتة غير جارية
271869534.64	36365382.06	308234916	فارق الشراء
			التشبيات غير المادية
			التشبيات المادية
			التشبيات الجاري انجازها
			السندات الموضوعة موضع المعادلة المؤسسات المشاركة
			المساهمات الأخرى والديون الدائنة الملحقة
			السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافطة
			السندات التي تمثل حق دين الدائن السندات والقسائم
			السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافطة
			القروض والحسابات الدائنة المرتبة على عقد الايجار - التمويل
24567830.54		24567830.54	الودائع والكفالات المدفوعة
			الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة
580999.88		580999.88	الضرائب المؤجلة على الاصول
297196820.06	23774988.50	333668147.12	مجموع الاصول غير الجارية
26964505.59		26964505.59	الاصول الجارية
103273180.31	850925.86	104124106.17	المخزونات الجاري انجازها
16206918.98	25647.79	16232566.77	الزبائن
18174706.91		18174706.91	المدينون الآخرون
			الضرائب
			الاصول الجارية الأخرى
145600640.59		145600640.59	الاصول الموظفة وغيرها من الاصول الجارية
			اموال الخزينة
310219952.38	876573.65	311096526.03	مجموع الاصول الجارية
607416772.44	37347900.71	644764673.15	المجموع العام للأصول

المصدر : رئيس مصلحة المحاسبة

جدول رقم 12

المبلغ	البيان
34000000.00	رؤوس الأموال الخاصة
6428000.00	. رأس المال الصادر (أو الحساب
117503590.57	. رأس المال غير المستعان به
	. العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المجمدة)
	. فارق إعادة التقييم
	. فارق المعادلة
1002511.35	. النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
66354494.23	. رؤوس الاموال الخاصة الاخرى , ترحيل من جديد
	. حصة الشركة المجمدة
	. حصة ذوي الأقلية
225288596.15	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	خصوم غير جارية
256796156.55	. القروض و الديون المالية
	. الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
8117618.98	. الديون الأخرى غير الجارية
	. المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
264913775.53	مجموع الخصوم غير الجارية
92816874.10	الخصوم الجارية
12938645.07	. الموردون و الحسابات الملحقة
11458881.59	. الضرائب
	. الديون المدينة الأخرى
	. أموال الخزينة (الخصوم)
117214400.76	مجموع الخصوم الجارية
607416772.44	المجموع العام للخصوم

الميزانية الوظيفية 2012

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الاصول
%81.82	527550272.39	الموارد الثابتة	%51.75	333668147.12	الاستخدامات الثابتة
%41.99	270754115.84	موارد خاصة	%48.25	311096526.03	الأصول المتداولة
%39.83	256796156.55	ديون مالية	%25.67	165495885.44	للاستغلال
%18.18	117214400.76	الخصوم المتداولة			خارج الاستغلال
%18.18	117214400.76	للاستغلال	%22.58	145600640.59	خزينة الاصول
		خارج الاستغلال			
		خزينة الخصوم			
100%	644764673.15	مجموع الخصوم	100%	644764673.15	مجموع الاصول

حساب رأس مال العامل :

الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

$$333668147.12 - 527550272.39 =$$

$$193882125.27 =$$

التعليق : بما ان $FRNG > 0$ فهذا يعني ان الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و

62.32% من الأصول المتداولة وهذا مبدئياً يعطي (أمان ماليا للمؤسسة)

حساب احتياجات رأس مال العامل:

BFR: الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

$$117214400.76 - 165495885.44 : \mathbf{BFR}$$

$$48281484.68 =$$

بما ان $BFR > 0$ فإن المؤسسة بحاجة الى رأس مال العامل قدره **48281484.68**

حساب الخزينة الصافية **TN**:

$TN =$ خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$145600640.59 = 0 - 145600640.59 =$$

التعليق: بما

أن الخزينة الصافية موجبة فهذا يعني ان المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة

التزاماتها واحتياجاتها مع الغير وهي حالة تعبر عن توازن مالي للمؤسسة

الميزانية المحاسبية 2013

صافي	اهتلاكات المؤونات	الاجمالي	البيان
157515.00	126885.00	284400.00	الاصول المثبتة غير جارية
362523149.26	61953867.23	424477016.49	فارق الشراء
			التشبيات غير المادية
			التشبيات المادية
			التشبيات الجاري انجازها
			السندات الموضوعه موضع المعادله المؤسسات المشاركة
			المساهمات الأخرى والديون الدائنة الملحقة
			السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط
			الحفاظة
			السندات التي تمثل حق دين الدائن السندات والقسائم
23532426.62		23532426.62	السندات المثبتة التابعة لنشاط الحفاظة
			القروض والحسابات الدائنة المرتبة على عقد الايجار - التمويل
445871.80		445871.80	الودائع والكفالات المدفوعة
			الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة
			الضرائب المؤجلة على الاصول
386658962.68	62080752.23	448739714.91	مجموع الاصول غير الجارية
37719374.32		37719374.32	الاصول الجارية
139373318.48		139373318.48	المخزونات الجاري انجازها
32823127.90		32823127.90	الزبائن
18395754.93		18395754.93	المدينون الأخرى
			الضرائب
			الاصول الجارية الأخرى
122424135.11		122424135.11	الاصول الموظفة وغيرها من الاصول الجارية
			اموال الخزينية
350735710.74		350735710.74	مجموع الاصول الجارية
737394673.42	62080752.23	799475425.65	المجموع العام للأصول

المبالغ	البيان
34000000.0	رؤوس الأموال الخاصة . رأس المال الصادر (أو الحساب . رأس المال غير المستعان به
6428000.00	. العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المجمدة)
117503590.57	. فارق اعادة التقييم . فارق المعادلة
2301532.10	. النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
6735005.58	. رؤوس الاموال الخاصة الاخرى , ترحيل من جديد . حصة الشركة المجمدة . حصة ذوي الأقلية
227590128.25	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	خصوم غير جارية
440302426.02	. القروض و الديون المالية . الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) . الديون الأخرى غير الجارية
7406418.47	. المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
447708844.49	مجموع الخصوم غير الجارية
25813225.27	الخصوم الجارية . الموردون و الحسابات الملحقة
20736220.94	. الضرائب
15546254.47	. الديون المدينة الأخرى . أموال الخزينة (الخصوم)
62095700.68	مجموع الخصوم الجارية
737394673.42	المجموع العام للخصوم

الميزانية الوظيفية 2013

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الاصول
92.23%	737379724.97	الموارد الثابتة	56.13%	448739714.91	الاستخدامات الثابتة
37.16%	297077298.95	موارد خاصة	43.87%		
55.07%	440302426.02	ديون مالية	28.56%	350735710.74	الأصول المتداولة
7.77%	62095700.68	الخصوم المتداولة		228311575.63	للاستغلال
7.77%	62095700.68	للاستغلال	15.31%		خارج الاستغلال
-	-	خارج الاستغلال		122424135.11	خزينة الاصول
-	-	خزينة الخصوم			
100%	799475425.65	مجموع الخصوم	100%	799475425.65	مجموع الاصول

حساب رأس مال العامل :

الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

$$448739714.91 - 737379724.97 =$$

$$228640010.06 =$$

التعليق : بما ان $FRNG > 0$ فهذا يعني ان الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و 82.29

% من الأصول المتداولة وهذا مبدئياً يعطي أماناً للمؤسسة (أمان مالي)

حساب احتياجات رأس مال العامل:

BFR: الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

$$62095700.68 - 228311575.63 : \mathbf{BFR}$$

$$166215874.95 =$$

بما ان $BFR > 0$ فإن المؤسسة بحاجة الى رأس مال العامل قدره **166215874.95**

حساب الخزينة الصافية **TN**:

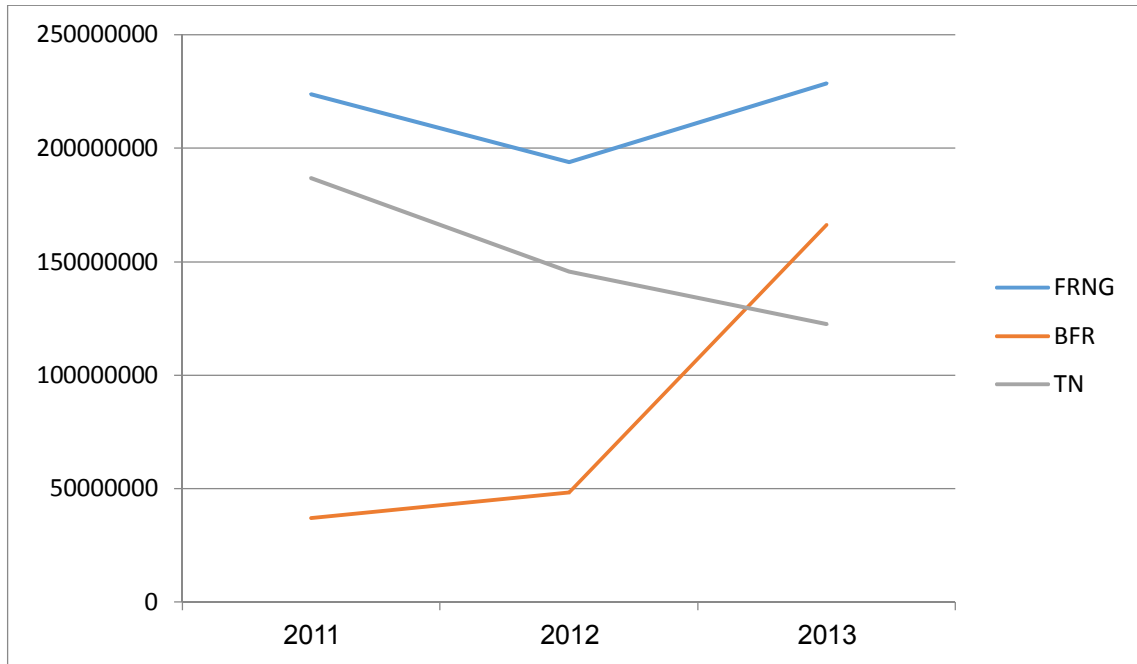
$$\mathbf{TN} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

$$122424135.11 = \mathbf{0} - 122424135.11 =$$

التعليق: بما أن الخزينة الصافية موجبة فهذا يعني ان المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح

لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير وهي حالة تعبر عن توازن مالي للمؤسسة

شكل 6



منحنى بياني يمثل تغيرات FRNG-BFR-TN لسنوات 2013-2012-2011

المطلب الثاني : تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

تحليل الميزانية الوظيفية : نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي : تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية :

1. نسب التمويل :

نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

جدول 1 يوضح حساب نسبة التمويل الدائم:

اتخاذ القرار	نسبة التمويل الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	
جيدة	4.92	57041660.99	280957965.19	2011
مقبولة	1.58	333668147.12	527550272.39	2012
مقبولة	1.64	448739714.91	737379724.97	2013

التعليق : نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال ثلاث سنوات (2011-2012

-2013) رغم تسجيل بعض الانخفاض في سنة 2012 2013 إلا أن النسبة تبقى دائما

جيدة وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال ثلاث سنوات فالمؤسسة تمول

تثبيتاتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة

نسبة التمويل الذاتي :

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول 2 يوضح حساب نسبة التمويل الذاتي :

اتخاذ القرار	نسبة التمويل الذاتي	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	
جيدة	4.51	57041660.99	257115755.13	2011
ضعيفة	0.81	333668147.12	270754115.84	2012
ضعيفة	0.66	448739714.91	297077298.95	2013

التعليق : نلاحظ في سنة 2011 أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة

تغطي أصولها الثابتة وجزء كبير من الأصول المتداولة بأموالها الخاصة فقط .

أما بالنسبة للسنتين (2013/2012) فنسبة التمويل الذاتي كانت اقل من الواحد ، وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون طويلة الأجل فعلى المؤسسة الرفع من الأموال الخاصة او القيام باقتراضها ديون طويلة الاجل والتخفيض من أصولها الثابتة بالاستغناء عن التثبيتات غير ضرورية.

نسبة الاستقلالية المالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون .

الجدول رقم 3 يبين حساب نسبة الاستقلالية المالية :

اتخاذ القرار	نسبة الاستقلالية المالية	مجموع الديون	الأموال الخاصة	
جيدة	3.76	68421550.45	257115755.13	2011
ضعيفة	0.72	37401055731	270754115.84	2012
ضعيفة	0.59	502398126.7	297077298.95	2013

التعليق : نلاحظ أن النسبة خلال السنة 2011 كانت جيدة وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً ذلك أن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها .

أما بالنسبة للسنوات (2013/2012) فالنسبة كانت ضعيفة وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة مالياً ذلك أن النسبة كانت أقل من الواحد وهذا يدل على أن ديون المؤسسة أكبر من مواردها المالية الخاصة وعليه يجب على المؤسسة الاعتماد على مواردها الخاصة بصفة أكبر.

ملاحظة : مجموع الديون = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

نسب قابلية السداد :

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

الجدول رقم 4: يبين حساب نسبة قابلية السداد .

اتخاذ القرار	نسب قابلية السداد	مجموع الأصول	مجموع الديون	
جيدة	0.21	325537305.58	68421550.45	2011
ضعيفة	0.58	644764673.15	374010557.31	2012
ضعيفة	0.62	799475425.65	502398126.7	2013

التعليق: نلاحظ أن النسبة سنة (2011) أقل من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

أما بالنسبة للسنوات (2013/2012) كانت النسبة أكبر من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

وعليه يجب على المؤسسة تسديد التزاماتها والتخلص من الديون التي عليها.

2. نسب السيولة :

نسبة السيولة العامة :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم 5 يبين حساب نسبة السيولة العامة .

اتخاذ القرار	نسبة السيولة العامة	الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	
جيدة	6.02	44579340.39	268495644.59	2011
مقبولة	2.65	117214400.76	311.96526.03	2012
جيدة	5.65	62095700.68	350735710.74	2013

التعليق : نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد خاصة في سنة (2013/2011) رغم التراجع قليلا سنة 2012 وهذا التراجع ليس له تأثير وهذا يدل على أن الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل وبهذا فإن المؤسسة لها قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل ، كما يترجم هامش أمن على مستوى العناصر الدورية .

نسبة السيولة المختصرة :

نسبة السيولة المختصرة = الأصول المتداولة - المخزونان / الديون قصيرة الأجل .

الجدول رقم 6: يبين حساب نسبة السيولة المختصرة .

اتخاذ القرار	نسبة السيولة المختصرة	الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة - المخزونان	
جيدة	5.12	44579340.39	228139090.91	2011
مقبولة	2.42	117214400.76	284132020.44	2012

جيدة	5.04	62095700.68	313016336.42	2013
------	------	-------------	--------------	------

التعليق: نلاحظ أن النسبة خلال هذه السنوات (2011-2012-2013) تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى والتي يجب أن تتراوح بين 0.32 و0.50 فبالرغم من أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة (المتاحة) ودون الاعتماد على مخزوناتنا إلا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على أن مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة .

نسبة السيولة الفورية:

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة (المتاحة) / الديون قصيرة الأجل .

الجدول رقم 7: يوضح حساب السيولة الفورية :

اتخاذ القرار	الديون قصيرة الأجل	القيم الجاهزة (المتاحة)	نسبة السيولة الفورية	
جيدة	4.19	44579340.39	186984317.28	2011
مقبولة	1.24	117214400.76	145600640.59	2012
حسنة	1.97	62095700.68	122424135.11	2013

التعليق: نلاحظ أن النسبة كبيرة خاصة خلال سنة (2011) وهي جيدة بالنسبة للمؤسسة رغم أنها تجاوزت النسبة المثلى والتي تتراوح بين (0.2 و0.3) فالمؤسسة في هذه الحالة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة (خزينة الأصول) فقط .

3. نسب النشاط:

● معدل دوران مجموع الأصول:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول.

الجدول رقم 10: يبين حساب معدل دوران الأصول الثابتة.

اتخاذ القرار	معدل دوران مجموع الأصول	مجموع الأصول	رقم الأعمال	السنوات
ضعيفة	0.82	325537305.58	266761646.96	2011
ضعيفة	0.28	644764673.15	181185870.76	2012
ضعيفة	0.30	799475425.65	244126860.52	2013

المصدر : من لإعداد المتربصين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق : يقدر معدل دوران إجمالي أصول المؤسسة ب 0.82 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2011 يولد 0.82 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيدا عن مستوى طاقتها الكاملة وهذا يعني أن المؤسسة لايمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال ، أما بالنسبة لسنة 2012 يقدر المعدل بحوالي 0.28 هذا ما يعني تراجع كبير في كفاءة الإدارة خلال هذه السنة لكن يبقى المستوى غير مقبول ثم يرتفع المعدل قليلا خلال سنة 2013 حيث يقدر هذا المعدل ب 0.30 ، هذا الانخفاض يدل على تراجع أداء المؤسسة محل الدراسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من أجل تجنب هذا الانخفاض يجب على المؤسسة إما استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستغل .

● **معدل دوران الأصول الثابتة :**

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

الجدول رقم 11 يبين حساب معدل دوران الأصول الثابتة.

السنوات	رقم الأعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة	اتخاذ القرار
2011	266761646.96	57041660.99	4.68	ضعيفة
2012	181185870.76	333668147.12	0.54	ضعيفة جدا
2013	244126860.52	448739714.91	0.54	ضعيفة جدا

المصدر : من إعداد المتربصين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق : بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2011 يقدر المعدل ب 4.68 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 4.68 دينار منة المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لأن المعدل لم يصل إلى حده المثالي ، ثم بدا المعدل في التراجع خلال السنتين 2012 و 2013 حيث قدر ب 0.54 وسبب هذا الانخفاض راجع إلى أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض مستمر وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها .

• معدل دوران الأصول المتداولة :

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة.

الجدول رقم 12 : يبين حساب معدل دوران الأصول المتداولة .

السنوات	رقم الأعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة	اتخاذ القرار
2011	266761646.96	268495644.59	0.99	منخفض
2012	181185870.76	311096526.03	0.58	منخفض
2013	244126860.52	350735710.74	0.70	منخفض

المصدر : من إعداد المترجمين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق: يتراوح معدل الأصول المتداولة بين 0.58 و0.99 وهو معدل منخفض قد يكون هذا

راجع إلى سوء تسيير المخزونات .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة الشرق للبناء والتعمير فبدأنا بتقديم تعريف شامل لها، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاتها وأهدافها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي الخاص بها ثم عرضنا الميزانية المالية لثلاثة سنوات 2011 و 2012 و 2013 ومن خلال قيامنا بتحليل وتشخيص للوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من 2011 إلى 2013 ذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية موجبة، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التواصل إليها من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساساً في:

- وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية.

- انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة، هذا راجع إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات يجب عليها إعادة النظر في سياسة المخزونات.

هناك تراجع في أداء المؤسسة من خلال السنة الأخيرة، هذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة هذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لاجابة للمؤسسة إليها ومن أجل ذلك

يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة. كذلك لاحظنا أن المؤسسة لها عدة جوانب ايجابية منها:

قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها وكذلك استقلاليتها المالية في السنة الأولى .

ومن خلال تحليلنا لاحظنا أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازن مالي، واحتياجات رأس المال العامل موجب خلال ثلاثة سنوات هذا يفسر أن احتياجات أكبر من مواردها تعتمد على مواردها الطويلة الأجل للمؤسسة.

كما تبين لنا في جدول حسابات النتائج أن المؤسسة محل الدراسة لها قدرة تمويل ذاتي موجبة مما يدل على ان المؤسسة لها القدرة على تكوين مصادر تمويل داخلية تمكنها من تمويل عمليات تجديد تجهيزاتها ووسائل انتاجها عموماً.

خاتمه

الخاتمة العامة

نظرا لما يشهده الاقتصاد الوطني من تحولات كبرى فإنه يستلزم توفر إمكانيات كبرى لتغطية هاته التطورات، ولكن يجب أن تكون مثل هاته الإمكانيات وخاصة المالية مبنية على أسس متينة من أجل بلورة إستراتيجية العمل في المؤسسة ، وهذا لا يكون إلاّ بالتحكم أو التسيير العقلاني والرشيد للموارد والاستخدامات المتاحة ، ومتابعة دقيقة لمختلف العمليات بالاعتماد على تقنيات مساعدة لاتخاذ قرارات مستقبلية اتجاه المؤسسة ، ومن بين هاته التقنيات ، تقنية التحليل المالي التي كانت موضوع دراستنا.

الاستنتاجات:

لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عن التحليل المالي حيث أنه لا يعتبر تقنية من تقنيات التسيير فحسب وإنما عنصر أساسي للمحافظة على توازن سياسة المؤسسة.

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة للتفكير في الخطط المستقبلية، كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة. التحليل المالي وإن كان يعتبر مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، إلاّ أنه يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقسيم القرارات الإستراتيجية التي سبق اتخاذها.

إن التحليل السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما تؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.

من خلال هذه الاستنتاجات نجد أن هناك تطابق مع الفرضيات المقدمة مما يدل على أن الوضعية المالية تلعب دورا هاما في تسيير المصالح المالية للمؤسس، ومن ثم وضع القرارات الإستراتيجية في الأفق المستقبلية.

التوصيات والاقتراحات:

نستطيع القول أن هذا البحث لا يخلو من النقائص التي يمكن حصرها فيما يلي:

إنّ التحليل المالي في أغلبيته يعتمد على أرقام تحسب على شكل نسب وبالتالي فهي لا تعبر عن حقيقة مطلقة وإنما هي حقيقة نسبية ولهذا يجب أن تكون لدينا مؤسسة لها وضعية اقتصادية ومالية جيدة تؤخذ كمرجع أو أساس.

وعلى هذا الأساس يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

على المؤسسة اعتماد طرق تسييرية حديثة واتخاذ القرارات باستعمال أفضل التقنيات والبحث والتطوير وأنظمة المعلومات لتفادي الأخطاء ومعالجتها في الوقت المناسب كحل لمواجهة المنافسة.

توعية وتحسين مستوى الموظفين خاصة على مستوى مديرية الإنتاج والمالية والمحاسبية.

على المنشآت استعمال أدوات التحليل المالي، المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لمركزها بصورة واضحة.

وأخيرا يمكن القول بأن التحليل المالي هو وسيلة رئيسية وفعالة لإتخاذ القرارات التي من خلالها تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها المحددة، ولهذا الغرض يجب الإهتمام به بشكل كبير لأنه يزود الإدارة المالية بمختلف البيانات والمعلومات الضرورية، ويحدد أيضا المركز المالي المنشآت وهذا عن طريق استخدام مختلف الطرق والوسائل، ولا يتم هذا كله لا بد أن يكون التسيير عقلانيا وفعالاً.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد أحطنا بكل الجوانب الموضوع، ورفعنا بعض الغموض إلا أننا نترك المجال مفتوحا أمام الكل للتوسع أكثر في هذا الموضوع الواسع ومدى مساهمته في إنعاش الحياة الاقتصادية.

الذرا جمع

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- اسعد حميد العلي الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية جامعة مؤتة دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2010 عمان الأردن
- 2- اسماعيل عرباجي ، اقتصاد المؤسسة ، أهمية التنظيم ، ديناميكية الهياكل الطبعة الثانية 1996
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، 2008
- 4- ثامر البكري، حاتم جاسم الدليمي نظام المعلومات التسويقية واثره في اتخاذ القرار الاستراتيجي دار امجد للنشر والتوزيع الطبعة العربية 2015
- 5- حسين أحمد الطراونة ، محمد ياسين موسى ، لاتخاذ القرارات التنظيمية في منظمات الأعمال ، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة العربية 2014
- 6- د.محمد قاسم خصاونة اساسيات الإدارة المالية دار الفكر ناشرون وموزعون
- 7- زياد سليم . أساسيات التحليل المالي . الطبعة الرابعة دار وائل للنشر . الأردن .
- 8- سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " للسنه الثالثة علوم التسيير ، سنة 2002 – 2003
- 9- سمير محمد عبد العزيز ، الاقتصاد الإداري مدخل تحليل الكمي لاتخاذ القرارات مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية طبعة جديدة 1998
- 10- شهرزاد محمد شهاب موسى القدرة على اتخاذ القرار وعلاقتها بمركز الضبط دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2010
- 11- عبد الحفيظ الأرقم التحليل المالي ، الجزء الأول ، مطبوعة جامعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 1999
- 12- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، 2000
- 13- عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي ، اتجاهات معاصرة دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن
- 14- عليان شريف واخرون .الادارة والتحليل المالي ادارة البركة للنشر والتوزيع عمان . الاردن 2007
- 15- فريد كورتل ، خالد الخطيب ، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار زمزم ناشرون وموزعون الطبعة الأولى 2015 عمان الأردن
- 16- لزعر محمد سامي التحليل المالي لقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية السنة الجامعية 2011/2012
- 17- محمد أحمد الكابد ، الإدارة المالية الجولية العالمية التحليل المالي والإقتصادي دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان 2010
- 18- محمد صالح الحناوي ، نihal فريد مصطفى ، التحليل المالي لمشروعات الأعمال 2008
- 19- محمد مطر،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2006 عمان الأردن
- 20- مفلح محمد عقل ن مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان 2009
- 21- منى عطية خزام خليل الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية من منظور الخدمة الاجتماعية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان الطبعة 2009
- 22- منير شاکر محمد ، إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات دار وائل للنشر عمان 2005

جرائد :

1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 الصادرة يوم الأربعاء 25 مارس عام 2009.

2- الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخ في 25 مارس 2009، ص 24 الموافق 28 ربيع الأول عام 1430

قائمة الكتب باللغة الفرنسية

¹Nacer eddine saadi . analyse finenchere d entre prise methodes et outils danalyse et de diagnostic en normes francais et enternationales lharmattan . paris . France .2009